«إحياء التراث»: إقامة المظاهرات والاعتصامات لا يجوز لما يترتب عليها من ضياع الأمن وإثارة الفتن

أعلنت جمعية احياء التراث الاسلامية في مذكرة لها بشأن الموقف الشرعي من الاحداث السياسية التي تشهدها الكويت مؤخرا: انه لا يجوز بحال انكار منكر الامام المسلم بالسيف، انما يكتفى بإنكار منكره بالقلب واللسان وذلك ان الضرر الواقع على جمهور المسلمين من الخروج عليه اشد من انحراف الحاكم وظلمه، والسيف اذا وقع بين الامة وقعت بسببه مفاسد كثيرة، فالامام لابد ان ينحاز له كثيرون معه، خاصة اذا كانت الشوكة بيده كالسلاح والجيوش وهؤلاء حتما سيتعصبون له، ومن ذا يستطيع ان يصل الى الامام دون ان يقع القتل في مسلمين كثيرين يتترس بهم الامام، وكذا لا يجوز اقامة المظاهرات والاعتصامات والاضرابات واعمال الشغب وما شابهها، والتي لم يجر عليها عمل السلف الصالح، ويترتب عليها ضياع الامن واثارة الفتن.

«الخريجين»: تعديل قانون الانتخاب يتيح للحكومة التحكم في نتائج الانتخابات

أصدرت جمعية الخريجين بيانا حول الوضع السياسي بعد تعديل نظام التصويت قالت فيه: بينما تتابع جمعية الخريجين بكل قلق تطورات الأوضاع في وطننا العزيز من توتر سياسي غير مسبوق، ومستقبل لا أحد يعرف مساره، فإنها تذكر بمواقفها السابقة من الإصلاحات السياسية الملتزمة بالدستور من أجل اخراج البلاد من أزمتها الخانقة.

وتابعت الجمعية في بيانها: وتأكيدا لهذه المواقف فإن الجمعية لا تجادل في الحقوق الدستورية لصاحب السمو الأمير، لكن مما يؤسف له ان المرسوم بقانون لتعديل القانون رقم 2006/42 الخاص بالنظام الانتخابي قد أتى مخالفا لنص المادة 71 من الدستور، وهو ما سيتيح المجال أمام الحكومة للتحكم بشكل مباشر في نتائج الانتخابات القادمة، الأمر الذي سيكون له تداعيات سلبية قد تطول الدستور ذاته.

من هنا فإن جمعية الخريجين وانطلاقا من مواقفها الملتزمة بالدستور لا ترى ضرورة «توجب الإسراع باتخاذ تدابير لا تحتمل التأجيل»، لتعديل القانون 2006/42 وتؤكد في الوقت نفسه الحقوق المشروعة للمواطنين في التعبير السلمي عن مواقفهم السياسية، بما في ذلك حق التظاهر والاحتجاج والامتناع عن المشاركة في الانتخابات القادمة، سواء بالترشح أو الانتخاب، كتعبير عن رفضهم تعديل النظام الانتخابي، بعيدا عن المؤسسة التشريعية الأصيلة (مجلس الأمة).

«معك»: نرفض إلغاء إرادة الأمة والانحياز لمصالح قلة عاثت في البلاد فساداً

اصدرت مظلة العمل الكويتي (معك) بيانا صحافيا تناول الاحداث الراهنة بالساحة السياسية بالبلاد، واعلنت فيه مقاطعتها للانتخابات، وجاء في البيان ما يلي: تابعنا مجريات الاحداث الاخيرة التي مرت بها البلاد، وكنا نتوقع من الحكومة ان تنزع فتيل المواجهة والصدام مع التطلعات الشعبية التي ترنو للاصلاح بعد ان انتهكت المكتسبات السياسية المتضمنة بدستور 1962 مرارا وتكرارا طوال الخمسين سنة الماضية. وتابعت المظلة في بيانها: ولكننا صدمنا بالاصرار على سلوك طريق التعديل والغاء ارادة الامة والانحياز لمصالح قلة عاثت في البلاد فسادا لعقود من الزمن عبر مشاريع الفساد التي التهمت ولا تزال ايرادات الدولة دون ادنى عائد يذكر ولو على مستوى الخدمات التي استحالت من خلال اعمالهم التجارية الفاسدة الى الحضيض في مستواها. واكدت على ان مواقفنا في مظلة العمل الكويتي (معك) تجاه هذا العبث المتمثل في اصدار مرسوم ضرورة بتغيير القانون الحالي للانتخابات هي المقاطعة للانتخابات المقبلة انتخابا وترشيحا من جانب كل اعضاء «معك» وكذلك المساهمة الفعالة في الانشطة والفعاليات المناهضة للانتخابات والحاضة على المقاطعة وهو موقف سبق ان تعهدنا به من قبل وايضا فاننا قمنا بالمشاركة مع قوى المعارضة الاصلاحية التي اجتمعت بديوان النائب السابق احمد السعدون يوم امس باصدار بيان احتجاجي على العبث بالدستور. واضافت: ونحن اليوم وفي ظل هذه الظروف المحتقنة وفي ظل موافقة حكومة الشيخ جابر المبارك بتبني التعدي على حق اصيل وشرعي من حقوق السلطة التشريعية بالموافقة على التعديل الجزئي على قانون الانتخاب باللجوء الى مراسيم الضرورية وحيث اجمع الفقهاء الدستوريون على عدم وجود ضرورة في هذا المجال، وعلى ان قانون الانتخاب هو اصلا ذو طبيعة خاصة ذلك انه يتعلق باختيار ممثلي السلطة التشريعية فليس من المعقول ولا من المقبول ان تنفرد بتغييره السلطة التنفيذية التي تخضع في اعمالها لرقابة السلطة التشريعية ما يجعل الشك يحوم حول السلطة التنفيذية بتفصيل قانون انتخابات يمنع وصول اغلبية اصلاحية تحاسبها.

وعليه فاننا نناشد التيارات السياسية والمجاميع الشبابية والنقابات والشخصيات السياسية والاعلامية والحقوقيين والنشطاء الاجتماعيين ونواب الشعب والرموز الوطنية ان تنادي وتتبنى بشكل جماعي رفض عودة الشيخ جابر المبارك كرئيس مجلس وزراء واي من وزراء حكومته الموافقين على المرسوم المشار اليه في حكومة مقبلة وذلك لضلوعهم بالتجاوز على كل القيم والمبادئ الدستورية والقانونية!

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم
مشاركة عزاء
تتقدم مراقبة التعليم الابتدائي
في منطقة الأحمدي التعليمية
الأستاذة/ منيفة علي العنزي
ومجلس مديري ومديرات المرحلة الإبتدائية في المنطقة
بخالص التعازي إلى مدير مدرسة بنيدر الإبتدائية للبنين
المربي الفاضل
فاضل بندر السلمان
لوفاة المغفور له بإذن الله
أخيه
سائلين العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
وأن يسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
انا لله وانا اليه راجعون

الدقباسي: وفدان برلمانيان لتعليق عضوية سورية في «البرلمان الدولي»

علي الدقباسي

أعلن رئيس البرلمان العربي النائب السابق علي الدقباسي ان وفدين من البرلمان سيتوجهان في جولتين لدعم حقوق الشعب السوري احداهما الى كندا لدعم تعليق عضوية سورية بالاتحاد البرلماني الدولي والآخر الى الحدود التركية السورية.

وذكر الدقباسي في بيان امس ان الوفد المتوجه الى كندا برئاسة نائب رئيس البرلمان سعود الشمري سيبدأ رحلة الى مدينة كيبيك للمشاركة في فعاليات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 127 الذي يعقد في الفترة 21 ـ 26 الجاري وبمشاركة وفود برلمانية من 179 دولة. وأوضح ان الوفد سيسعى الى تعليق عضوية سورية في الاتحاد الدولي تنفيذا لقرار اللجنة التنفيذية التي انعقدت في جنيف نهاية اغسطس الماضي.

ولفت الى ان مجلس الشعب السوري اصبح لا يمثل الشعب السوري وإنما صار مجرد اداة تبرير لما يقوم به النظام من حرب إبادة يومية كان آخرها استخدامه للقنابل العنقودية روسية الصنع والمحرمة دوليا وبراميل الموت ضد شعب اعزل كل مطالبه ان يعيش بحرية وكرامة انسانية. وناشد الدقباسي البرلمانات العربية والاقليمية والدولية والمنظمات كافة المشاركة في أعمال الدورة الحالية للاتحاد البرلماني الدولي والعمل على دعم ونصرة كفاح الشعب السوري حتى يتحرر من نظام ادمن قتل شعبه وإنهاك مقدراته الاقتصادية وتدمير معالمه الحضارية، وقال انه من المقرر ايضا ان يتوجه وفد آخر من البرلمان برئاسة ممثل البحرين عبدالرحمن جمشير الى الحدود التركية السورية لتفقد احتياجات اللاجئين السوريين المادية والانسانية.

وأوضح انه تم اجراء التنسيق اللازم بهذا الشأن مع كل من جامعة الدول العربية والجهات المعنية في تركيا حتى يتمكن الوفد من التعرف عن كثب على احوال اللاجئين السوريين ومعاناتهم الانسانية، مضيفا ان الوفد سيلتقي المسؤولين الاتراك لتوجيه الشكر الى تركيا حكومة وبرلمانا وشعبا على موقفها الداعم للشعب السوري والمدافع عن حقه في الحرية.

واعتبر الدقباسي ان زيارة مخيمات اللاجئين واللقاءات مع المسؤولين في جمعية الصليب والهلال الأحمر التركي ستكون فرصة للتعرف على الاحتياجات المطلوبة لمساعدة ابناء الشعب السوري ولفت الى ان الوفد سيقدم بعد ذلك تقريرا وافيا عن الزيارة الى مكتب البرلمان العربي خلال اجتماعه المقبل وذلك لبحث ما يمكن للبرلمان ان يقدمه من دعم مادي للإسهام في رفع المعاناة عن ابناء الشعب السوري.

وأكد الدقباسي في السياق ذاته عزم وتصميم البرلمان العربي باعتباره مدافعا عن حقوق الانسان العربي في كافة المحافل الدولية والاقليمية على مواصلة نصرة ودعم الشعب السوري في كفاحه ومطالبه المشروعة يذكر ان البرلمان العربي اعد فيلما وثائقيا عن الجرائم ضد الإنسانية في سورية بالإضافة الى جريدة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية لتوزيعها على البرلمانيين في كل دول العالم وعلى وجه الخصوص خلال اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في محاولة لإيصال استغاثة الشعب السوري للعالم وحثه على مساعدته واتخاذ الإجراءات اللازمة كما يعتزم البرلمان العربي إقامة معرض تعرض فيه المعلومات والصور حول حقيقة الوضع الإنساني هناك.

● القاهرة ـ هناء السيد

الصانع: ضرورة استرجاع الأموال المهربة من أنظمة الفساد التي أسقطتها الثورات العربية

د.ناصر الصانع

تلبية لدعوة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لبى د.ناصر الصانع رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الدعوة للمشاركة في الاجتماع الذي سمي بالاجتماع البرلماني رفيع المستوى حول السياسات المثلى لادماج التنمية والنزاهة، والذي عقد في مقر المنظمة في العاصمة الفرنسية باريس في نهاية الاسبوع الماضي، حضرته قيادات برلمانية من مختلف قارات العالم، وافتتح بكلمة من السكرتير العام المنظمة انجل جوريا، وتطرق الاجتماع الذي استمر يوما واحدا لنشاط الشبكة البرلمانية للمنظمة وتقرير عن الاجتماع البرلماني الذي عقد في دورته الماضية في شهر مارس بمقر البرلمان التشيلي. ونوقشت السياسات التي تتبناها المنظمة سواء بين اعضائها او اصدقائها لدعم التنافسية في التنمية والاستثمار في البشر وبناء المؤسسات الواعية، وقد تناقش الحضور في مجمل التطورات العالمية ومنظومة الفساد التي تحاول جاهدة لافراغ خطط التنمية من مضمونها وحرف الانظمة الانتخابية عن غاياتها لحسن تمثيل الشعوب من خلال ضخ المال السياسي، وقد تداول المجتمعون في عدد من انظمة الشفافية في القوانين الانتخابية والانفاق الانتخابي، حيث طورت منظومة تتلافى الثغرات التي وقعت فيها العديد من الدول في هذا الشأن.

وصرح النائب السابق د.الصانع بأن على دول المنظمة استحقاقات كبيرة في التعاون لاسترجاع الاموال المهربة من عناصر انظمة الفساد التي اسقطتها الثورات العربية، وان من يتابع التقارير الصحافية المنشورة بهذا الشأن، وخصوصا التقرير المهم الذي بثته محطة «بي. بي.سي» والذي اظهر مدى ضعف تعاون السلطات النقدية والمالية في اوروبا ليصاب بالقلق، ويتكون لديه انطباع ان العديد من دول اوروبا لاتزال تتعامل بسلبية مع الطلبات الرسمية التي تقدمت بها عدد من الدول العربية سعيا لاسترداد الاموال المهربة والمسروقة في فترة ما قبل الربيع العربي، وهذا النداء نوجهه الى كل من الامانة العامة للمنظمة والاتحاد الاوروبي والبرلمان الاوروبي.

الحجرف: مرسوم التعديل يدخل البلاد في نفق مظلم

مبارك الحجرف

اعلن المرشح السابق عن الدائرة الرابعة مبارك الحجرف مقاطعته للانتخابات انتخابا وترشيحا تأكيدا لموقفه الراسخ بعدم جواز العبث بإرادة الأمة عبر بوابة مراسيم الضرورة، مشيرا الى ان ذلك يعد انتهاكا واضحا وصريحا لنصوص الدستور واحكامه وقال الحجرف متسائلا: اين التدابير التي لا تحتمل التأخير لمدة شهرين لتعديل آلية التصويت بمرسوم ضرورة؟ مبينا ان السلطة التنفيذية بإمكانها الانتظار ليقرر المجلس المقبل تعديل قانون الانتخاب بأداة القانون بدلا من مراسيم الضرورة والتي تستأثر الحكومة بإصدارها ويصعب على المجلس القادم رفضها، اذ يستحيل ان يقوم اعضاء المجلس المقبل الذين ترشحوا بناء على قانون انتخاب معدل بمرسوم صادر من الحكومة برفض ذلك المرسوم وذلك لكونه سيترتب عليه ابطال عضويتهم بالتبعية.

واوضح الحجرف ان مرسوم تعديل آلية التصويت سيدخل البلاد في نفق مظلم لرفض جميع الاحرار في الكويت ان تكون ارادة الامة محل التحوير والتعديل من قبل السلطة التنفيذية.

نشرته الحكومة أمس في الجريدة الرسمية

مرسوم «الوحدة الوطنية»: يحظر القيام أو الدعوة على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع

نشرت الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» في عددها رقم 1102 الصادر اليوم مرسوما بقانون رقم 19 لسنة 2012 في شأن حماية الوحدة الوطنية.

وتنص المادة الأولى من هذا المرسوم على التالي:

يحظر القيام او الدعوة او الحض بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة 29 من القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع او اثارة الفتن الطائفية او القبلية او نشر الأفكار الداعية الى تفوق أي عرق او جماعة او لون او اصل او مذهب ديني او جنس او نسب او التحريض على عمل من اعمال العنف لهذا الغرض او اذاعة او نشر او طبع او بث او إعادة بث او انتاج او تداول أي محتوى او مطبوع او مادة مرئية او مسموعة او بث او إعادة بث اشاعات كاذبة تتضمن ما من شأنه أن يؤدي الى ما تقدم.

كما تسري أحكام الفقرة السابقة على كل شخص يرتكب خارج اقليم الكويت فعلا يجعله فاعلا اصليا او شريكا في الجريمة اذا وقعت كلها او بعضها في اقليم الكويت.

ويعد من وسائل التعبير الشبكات المعلوماتية والمدونات التي تنشر عليها وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.

ونصت المادة الثانية على التالي: مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يرتكب فعلا يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مائة ألف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بمصادرة الوسائل والأموال والأدوات والصحف والمطبوعات المستعملة في ارتكاب الجريمة وتضاعف العقوبة في حالة العود.

وتنص المادة الثالثة على ان: في الأحوال التي ترتكب فيها جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون من خلال شخص اعتباري ودون الاخلال بالمسؤولية الجزائية للشخص الطبيعي يعاقب الشخص الاعتباري بالغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على مائتي ألف دينار اذا ارتكبت الجريمة باسمه او لحسابه ويجوز الحكم بإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط. ولرئيس دائرة الجنايات المختصة أو قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب من النيابة العامة اصدار قرار بإيقاف الترخيص مؤقتا لمدة شهر قابلة للتجديد.

وتنص المادة الرابعة على ان: يعفى من العقاب كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات المختصة بوجود اتفاق جنائي على ارتكاب الجريمة قبل البدء في تنفيذها ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة اذا كان الابلاغ بعد إتمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق كما يجوز لها ذلك اذا مكن الجاني السلطات من القبض على باقي الجناة.

وتنص المادة الخامسة على التالي: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويعرض على مجلس الأمة.

● سلطان العبدان

فيصل الكندري

الكندري يقاطع الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً

أعلن المحامي فيصل الكندري مقاطعته للانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في الأول من ديسمبر المقبل. وقال الكندري الذي ترشح في الانتخابات الماضية عن الدائرة الخامسة انه يعلن مقاطعته للانتخابات.

النامي: لن أخوض الانتخابات الحالية

أعلن د.نامي النامي عن مقاطعته الانتخابات بعدما كان ينوي الترشح، وأوضح سبب مقاطعته هو اصدار مرسوم ضرورة اعتبره أنه يسلب حقوق ومكتسبات الشعب الكويتي، رافضا تغيير ارادة الأمة من خلال تغيير عدد الأصوات.

وجاء نص بيان د.نامي النامي كالتالي: نحن نعي ان الكويت دولة ديموقراطية والسيادة فيها للأمة وهي مصدر السلطات حسب ما جاء بوثيقة الدستور مادة رقم 6 نص المادة:نظام الحكم في الكويت ديموقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر للسلطات جميعا.

د.نامي النامي

والديموقراطية لا تتجانس مع الانفراد بالقرار، ولذلك نرفض تغيير ارادة الأمة من خلال تغيير عدد الأصوات وبما أن حكم المحكمة الدستورية الأخير أقر حق الأمة الأصيل بأن يكون أي تعديل على قانون الانتخاب هو حق للمؤسسة التشريعية دون سواها.

وبما أنني كنت انوي خوض الانتخابات الحالية ولكن بعد صدور مرسوم الضرورة الذي يسلب حقوق ومكتسبات الشعب الكويت أسجل رفضي ومقاطعتي للانتخابات وفي نفس الوقت احذر وزير الداخلية من عدم المساس او التعسف او الضرب او استغلال المنصب بأغراض تنافي الأخلاق والقيم وأن المواكب والتجمعات حق مشروع كفله الدستور، واذا كان تطبيق القانون ذريعتهم فنحن نتكلم بلغة القانون ولغة الدستور فلعلك يا وزير الداخلية قرأت المادة رقم 44 جاء فيها التالي: للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لاذن أو اخطار سابق، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة.

والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب لذا قررت المقاطعة وباذن الله سوف نقف سدا منيعا ضد أي عبث يسلب ارادة أهل الكويت.

شين الحلايا: السمع والطاعة لصاحب السمو الأمير

طالب الشيخ ناصر شين الحلايا الدوسري الجميع بالامتثال لأمر صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد من خلال اصداره مرسوم تعديل آلية التصويت وتخفيض عدد الاصوات الممنوحة لكل ناخب من 4 أصوات الى صوت واحد فقط، مشيرا الى ان صاحب السمو الأمير يرى امورا ويعلم بخفايا داخلية وخارجية لا نعلمها نحن، ولكن سموه يقدرها ويدرك كيفية التعامل معها، مستشهدا بالحديث النبوي الشريف حيث قال عليه افضل الصلاة والسلام: على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فان امر بمعصية فلا سمع عليه ولا طاعة.

الشيخ ناصر شين

وأضاف الشيخ شين الحلايا ان سموه حفظه الله ورعاه سبق ان نفذ مطالب شعبية كثيرة فيها المطالبة بخمس دوائر على الرغم من عدم عدالتها ولم يعترض احد عليها وقال الجميع: السمع والطاعة.

وشدد الشيخ شين الحلايا على ان صاحب السمو الأمير أكثر الناس حرصا على مصلحة البلد والمواطنين من خلال اصداره لعدة مراسيم وأوامر تصب في المصلحة العامة وعلينا جميعا ان نقف خلف صاحب السمو الأمير وولي عهده الأمين ونتحلى بالحكمة ونهدئ الأمور.

دولة الكويت
برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة
دولة الكويت
إعادة الهيكلة
إعلان
إيمانا بدور برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة في دعم العمالة الوطنية وإيجاد السبل البناءه لتفعيل التوظف بالقطاع الخاص وحث الشباب الخريج لإختيار الوظيفة المناسبة والمثلى له، وعليه يرغب البرنامج المشاركة بتنظيم ورش عمل وندوات متخصصة بمفاهيم العمل بالقطاع الخاص والتوظف ويرافق الورش والندوات معرض متخصص بالفرص الوظيفية لدى القطاع الخاص وذلك خلال شهر يناير 2012.
لذا على الشركات المتخصصة في تنظيم المؤتمرات والمعارض الراغبة بتنظيم الورش والندوات والمعارض، الاتصال على الأرقام التالية لتحديد موعد الاجتماع في مقر البرنامج، علما بأن أخر موعد لاستقبال اتصالاتكم يوم الثلاثاء 2012/10/23.
تلفون: 1884448 - 24346865
داخلي: 3311 / 2008 / 2236